
Journal of Educational and Psychological Sciences (JEPS) • Vol 7, Issue 28 (2023) • P: 29 - 18
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeps
ISSN: 2522-3399 (Online) • ISSN: 2522-3399 (Print)

A comparative study between the Higher Education Council system of 1993 and the universities system of 2019 in the Kingdom of Saudi Arabia

Dr. Saud Ghassan Albeshir

College of Education | King Saud University | KSA

Received: 02/04/2023

Revised: 13/04/2023

Accepted: 29/04/2023

Published: 30/07/2023

* Corresponding author: salbsheer@ksu.edu.sa

Citation: Albeshir, S. G. (2023). A comparative study between the Higher Education Council system of 1993 and the universities system of 2019 in the Kingdom of Saudi Arabi. *Journal of Educational and Psychological Sciences, 7(28)*, 18 – 29. https://doi.org/10.26389/AJSRP.C020423

Abstract: The current research compares the articles of the Higher Education and Universities Council system issued in 1993 and the new universities system issued in 2019. The significance of the current study is due to the lack of scientific studies on lawmaking related to education in Saudi Arabia in general, as there are only a few researchers who have studied educational regulations in depth, as well as the lack of comparative studies comparing the two systems of 1993 and the system of 2019. The study aimed to identify the similarities and dissimilarities between the subjects of the 1993 system, which consists of 60 regular subjects, and the new university system, consisting of 58 regular subjects, that regulates work within public universities in the country.The study found similarities in several articles between the old and the new system, especially regarding governmental powers within universities. The researcher also discovered dissimilarities between the articles of the two systems. The most essential of these differences in the articles are those related to the articles on decision-making and administrative organization in public universities. The study uncovered some new legal articles in the 2019 system that were not mentioned in the articles of the 1993 system. Among the articles in the 2019 system are obtaining institutional and program credits, as well as the right of Saudi universities to open branches outside the country.

Keywords: Saudi universities, Higher Education Council system, university system, educational laws, higher education administration.

دراسة مقارنة بين نظام مجلس التعليم العالي لعام 1993 ونظام الجامعات لعام 2019 في المملكة العربية السعودية

د/ سعود غسان البشر

كلية التربية | جامعة الملك سعود | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هَدِفَ البحثُ الحالي لمقارنة مواد نظام مجلس التعليم العالي والجامعات الصادر عام 1993 ونظام الجامعات الجديد الصادر عام 2019، والذي طُبق تجريبيًا على عدد من الجامعات الحكومية في المملكة العربية السعودية قبل أن يُعمم على مؤسسات التعليم العالي الحكومية في الأعوام القليلة المقبلة بحول الله. وترجع أهمية الدراسة الحالية إلى قلة الدراسات العلمية حول التشريعات المتعلقة بالتعليم في السعودية بشكل عام، حيث لا يوجد إلا عددًا قليلًا من الباحثين درسوا اللوائح التعليمية بشكل متعمق وكذلك عدم وجود دراسات مقارنة تقارن بين نظامي عام 1993 و2019. وسعت الدراسة للتعرف على أوجه التشابه والاختلاف بين مواد نظام عام 1993، والذي يتكون من 60 مادة نظامية بنظام الجامعات الجديد المتكون من 58 مادة نظامية تنظم العمل داخل الجامعات الحكومية في البلاد. وقد وجدت الدراسة عددًا من أوجه التشابه في المواد بين النظام القديم والجديد، خاصة فيما يتعلق بالصلاحيات الحكومية داخل الجامعات، أيضًا وجد الباحث عددًا من أوجه الاختلاف بين مواد النظامين، أبرزها ما يتعلق باتخاذ القرارات والتنظيم الإداري. كما وجدت الدراسة بعض المواد القانونية الجديد في نظام 2019 لم تناقشها مواد نظام عام 1993، من أبرزها أهمية الحصول على الاعتمادات المؤسسية والبرامجية وكذلك حق الجامعات السعودية في افتتاح فروع خارج البلاد.

الكلمات المفتاحية: الجامعات السعودية، نظام مجلس التعليم العالي، نظام الجامعات، القوانين التعليمية، إدارة التعليم العالي.

المقدمة.

انعكس الاهتمام الحكومي الكبير في الاستثمار في البشر، وتنمية الموارد البشرية خلال التعليم في تحقيق الكثير من النجاحات التعليمية في السعودية وتقليص نسبة الأمية بين المواطنين. وقد انطلق التعليم الرسمي في المملكة العربية السعودية عام 1926 عندما أسس الملك عبد العزيز مديرية للتعليم في غرب البلاد لتكون إدارة مسؤولة عن تأسيس المدارس العامة في البلاد والإشراف على المدارس الخاصة، ولم يكن في ذلك الوقت عدد المدارس العامة يزيد على عشرين فقط (الغامدي، 2000). وازداد عدد مؤسسات التعليم بسرعة كبيرة في فترة وجيزة، واليوم تزيد عدد المدارس العامة في البلاد على 24000 مدرسة للبنين والبنات حيث يدرس الذكور في معظم سنواتهم الدراسية في مدارس منفصلة عن الإناث تبعًا للتعاليم الإسلامية المطبقة في السعودية (الهيئة العامة للإحصاء، 2023؛ وزارة المعارف، 1995).

وقد آمنت الحكومة السعودية بأهمية التعليم العالي وبعثت 14 طالبا للدراسة في مؤسسات التعليم العالي في مصر عام 1927، ومن ثم تبع ذلك إرسال الكثير من المواطنين للتعليم الجامعي في الدول العربية ودول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وما زالت الحكومة السعودية تمول تعليم الكثير من المواطنين الذين يدرسون في جامعات ما وراء المحيطات. وقد تم افتتاح أول مؤسسة تعليم عالي في السعودية عام 1950 ثم تبعها افتتاح الكثير من الكليات والجامعات، وقد وصل عدد الجامعات إلى 42، إضافة إلى 21 كلية في عام 2022 (وزارة التعليم، 2023)

يتسم التعليم العالي في السعودية بالمركزية، حيث يشرف على التعليم العالي وزارة التعليم بشكل مباشر واللوائح والقوانين الصادرة من الحكومة أو من وزارة التعليم يجب تطبيقها على مؤسسات التعليم العالي خاصة الحكومية، التي تمول بشكل شبه كامل من الحكومة المركزية في الرياض (الشهراني، 2022؛ العتيبي 2018). وقد صدر عدد من القوانين التي تحاول تنظيم العمل وتحديد المسؤوليات في المهام في الجامعات بشكل خاص وقطاع التعليم العالي في السعودية بشكل عام. ومن أهم الأنظمة التي تُعنى في الجامعات ومجلس التعليم العالي هي النظام الصادر من مجلس الوزراء عام 1993 ويسمى النظام نظام مجلس التعليم العالي والجامعات وقد تم إلحاق العديد من اللوائح في هذا النظام الذي ما يزال فاعلا في معظم الجامعات الحكومية (وزارة التعليم العالي، 1993). وفي عام 2019 صدر نظام جديد يدعى نظام الجامعات يستبدل نظام 1993 وهو مطبق حاليًا بشكل تجريبي على 3 جامعات حكومية وسيطبق لاحقًا على جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية مستقبلًا (هيئة الخبراء، 2019).

مشكلة الدراسة:

أطلقت الحكومة السعودية في النصف الأول من عام 2016 رؤية إستراتيجية هي رؤية 2030 التي من أهدافها تنويع مصادر الدخل في البلاد وعدم الاعتماد الكلي على دخل البترول وكذلك محاولة تقليل النفقات وخصخصة الكثير من المؤسسات الحكومية بما فيها الخصخصة الجزئية للجامعات الحكومية (وثيقة رؤية 2030). التعليم العام والعالي في السعودية مركزي، حيث كانت مؤسسات التعليم العالي تحت إشراف وزارة التعليم حتى عام 1975، كما تم تأسيس وزارة التعليم العالي التي أصبحت الجهة المسؤولة عن الإشراف ومتابعة قضايا الجامعات السعودية (الغامدي، 2000). وكانت وزارة التعليم العالي تُصدر الأوامر للجامعات كما يكون تعيين رؤساء الجامعات الحكومية ووزير التعليم العالي من قبل الملك بأمر ملكي. وفي عام 2015 تم إلغاء وزارة التعليم العالي وأصبحت وزارة التعليم مسؤولة عن رقابة قطاع التعليم العالي في السعودية (وزارة التعليم، 2023).

منذ إطلاق الحكومة للرؤية الوطنية الطموحة 2030 في السعودية عام 2016 شهدت السعودية تغييرات وإصلاحات كبيرة في شتى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، وتحاول الحكومة في السنوات الأخيرة بشكل جاد تقليل النفقات وتخصيص الكثير من القطاعات بما فيها التعليم الذي يستهلك جزءًا كبيرًا من الميزانيات الحكومية، وقد خصصت الحكومة السعودية نحو 136 مليار ريال سعودي للتعليم في عام 2023 بما يعادل 19.4% من ميزانية الحكومة (وزارة المالية، 2023).

تهدف الحكومة السعودية في ضوء رؤية 2030 إلى تحويل مؤسسات التعليم العالي العامة من جهات تعتمد بشكل كامل على التمويل الحكومي إلى منظمات تعليمية منتجة لديها مصادر مالية متعددة بما فيها الأموال التي تقدم من الحكومة. وفي عام 2019 صدر نظام الجامعات الجديد الذي يطبق بشكل تجريبي على أكبر ثلاث جامعات حكومية في البلاد، ويمنح النظام الجديد نوعًا من الحريات للجامعات في تنويع مصادر الدخل والاستقلال الإداري الجزئي عن وزارة التعليم (وثيقة نظام الجامعات، 2019). وتسعى الدراسة الحالية لمقارنة مواد نظام الجامعات القديم الصادر عام 1993، ومواد نظام الجامعات الجديد الصادر عام 2019 الذي استبدل النظام القديم، ومعرفة أبرز أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، وترجع أهمية الدراسة إلى أنها تسد الفجوة في الأدبيات حول نظام الجامعات الجديد، حيث لم يعثر الباحث على دراسات علمية قارنت مواد نظام الجامعات القديم مع الجديد؛ لذلك يرجو الباحث أن تكون الدراسة نافعة.

أهمية الدراسة

ترجع أهمية الدراسة الحالية إلى قلة الدراسات العلمية حول قوانين ولوائح التعليم في السعودية بشكل عام، حيث لا يوجد إلا عدد قليل من الباحثين درسوا اللوائح التعليمية بشكل متعمق. ولم يجد الباحث أي دراسة مقارنة في السعودية حول نظام الجامعات القديم الجديد رغم صدوره في عام 2019، وترجع أهمية الدراسة الحالية إلى أنها الأولى من نوعها التي تقارن نظام الجامعات القديم الصادر عام 1993 ونظام الجامعات الجديد الصادر عام 2019 حسب علم الباحث. وتسعى الدراسة لتقليل الفجوة في الأدبيات حول نظام الجامعات الجديد.

أسئلة البحث

1- ما أهم أوجه التشابه بين مواد نظامي مجلس التعليم العالي لعام 1993 والجامعات لعام 2019؟

2- ما أهم أوجه الاختلاف بين مواد نظامي مجلس التعليم العالي لعام 1993 والجامعات لعام 2019؟

أهداف الدراسة

1. معرفة أهم أوجه التشابه بين مواد نظامي مجلس التعليم العالي لعام 1993 والجامعات لعام 2019.
2. معرفة أهم أوجه الاختلاف بين مواد نظامي مجلس التعليم العالي لعام 1993 والجامعات لعام 2019.

منهجية الدراسة.

يعتقد الباحث أن المنهج المقارن مناسب لدراسته، حيث إن من أهداف هذا المنهج تحديد ومعرفة أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين، وهو ما يسعى له هذا البحث (المحمودي، 2019). استخدمت الدراسة منهجية البحث المقارن للتوصل إلى إجابات لأسئلة البحث، حيث قام الباحث بالقراءة الدقيقة لنظام الجامعات في السعودية القديم والجديد وحاول اكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين. وينتهج هذا البحث المنهج الوثائقي التحليلي المقارن، بوصفه طريقة لاكتشاف واقع نظام مجلس التعليم العالي وواقع نظام الجامعات، وتلمس أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين والمقارنة بينهما في عدة جوانب.

مصطلحات الدراسة:

- **مجلس التعليم العالي**: هو السلطة المختصة بتنظيم شؤون الجامعات سابقًا وتم استبداله بمجلس شؤون الجامعات (هيئة الخبراء، 2019؛ وزارة التعليم العالي، 1993).
- **مجلس شؤون الجامعات**: هو السلطة المختصة بتنظيم شؤون الجامعات في الوقت الحالي والمجلس مسؤول عن وضع اللوائح المنظمة للجامعات في ضوء السياسة العامة في البلاد (هيئة الخبراء، 2019).
- **الجامعات**: يقصد بها في هذه الدراسة جميع مؤسسات التعليم العالي الحكومية تحت إشراف وإدارة وزارة التعليم السعودية، ويوجد في السعودية مؤسسات تعليم عالي تحت إشراف جهات أخرى مثل الكليات العسكرية والطبية التابعة للحرس الوطني وغيرها من الجهات الحكومية، أيضًا يوجد العديد من الكليات التقنية التابعة لمؤسسة التدريب المهني (وزارة التعليم، 2023).
- **رؤية 2030:** هي خطة إستراتيجية أطلقتها الحكومة السعودية تهدف للقيام بإصلاحات في كثير من الجوانب، ومن أهم طموحات رؤية 2030 هي عدم اعتماد اقتصاد السعودية كليًا على بيع البترول وتنويع مصادر دخل البلاد (وثيقة رؤية 2030، 2016).
- **نظام الخدمة المدنية ونظام العمل**: يوجد في السعودية نظامان للوظائف بشكل عام النظام الأول هو نظام الخدمة المدنية يتعلق بموظفي القطاع العام أو موظفي الدولة، وهذه الوظائف لا يوجد بها تعاقدًا بل يستمر الموظفون فيها غالبًا إلى التقاعد أو الاستقالة ولهم رواتب ومكافآت محددة وفقًا لنظام موظفي الدولة ومعظم أعضاء هيئة التدريس والموظفين في الجامعات الحكومية يعتبرون موظفي دولة يتبعون نظام الخدمة المدنية. النظام الثاني للوظائف هو نظام العمل المخصص لموظفي القطاع الخاص مثل الشركات والمؤسسات غير الحكومية ويكون هناك عقود عمل بين صاحب العمل والموظف، وتسعى الحكومة حاليًا لتخصيص الكثير من القطاعات ومنها التعليم ومن ضمن المبادرات هي أن يكون معظم موظفي القطاع العام مستقبلًا ينتمون لنظام العمل أو العقود. وتنص مواد النظام الجديد على أن يكون جميع الموظفين وأعضاء هيئة التدريس الذين سيتم تعيينهم مستقبلًا وفقًا لنظام العمل أي هناك عقد بين ممثلي الجامعة والموظف الجديد وفيه مدة عمل محددة بزمن محدد على خلاف الوضع القديم "زمن غير محدود"(نظام الخدمة المدنية، 1977؛ نظام العمل، 2005).

2- الإطار النظري

التعليم العالي في السعودية:

انطلقت أول مؤسسات التعليم العالي في السعودية في بداية عام 1950 عندما تم افتتاح أول كلية في البلاد وكان موقعها في مكة المكرمة وهي المدينة الأكثر قدسية للمسلمين وكانت الكلية مختصة بتدريس العلوم الإسلامية. وفي عام 1957 انطلقت أول جامعة في السعودية وهي جامعة الملك سعود وتقع في العاصمة الرياض ثم تبعها إنشاء الكثير من الكليات والجامعات. ويبلغ عدد الجامعات السعودية في عام 2021، 42 جامعة و21 كلية (وزارة التعليم، 2023). معظم مؤسسات التعليم العالي في السعودية هي منظمات تعليمية حكومية، يبلغ عدد الجامعات الحكومية 30 جامعة مقابل 12 جامعة و21 كلية أهلية. ويبلغ مجموع عدد الطلاب في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي في 2021 نحو 1,647,692 كلهم في جامعات عامة باستثناء أقل من 75000 طالب يدرسون في جامعات وكليات خاصة (وزارة التعليم، 2023).

أكبر الجامعات الحكومية من حيث عدد الطلاب:

يبلغ عدد الجامعات السعودية 30 جامعة حكومية ويبلغ مجموع طلابها قرابة 1.4 مليون طالب في عام 2019. ويوجد أربع جامعات تجاوز عدد طلابها المائة ألف طالب. ومن أكبر الجامعات العامة في السعودية من حيث عدد الطلاب جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية التي بلغ عدد طلابها في عام 2019 نحو 176488 متعلمًا، وجاءت جامعة الملك عبد العزيز كثاني أكبر جامعة سعودية من حيث عدد الطلاب حيث تجاوز عدد طلابها 145000 طالب، واحتلت جامعة الملك فيصل في شرق المملكة المرتبة الثالثة كأكبر جامعة وبلغ عدد طلابها نحو 1050000 طالب في العام الدراسي 2019 (وزارة التعليم، 2023).

تمويل الجامعات:

تعتمد مؤسسات التعليم العالي العامة بشكل كامل على التمويل الحكومي وتخصص الحكومة السعودية تقريبًا 19% من ميزانيتها السنوية على التعليم، جزء من هذه المخصصات تذهب لتمويل الجامعات والكليات الحكومية (الجهني، 2022). وتعتقد الحكومة السعودية أن قطاع التعليم العالي يستهلك الكثير من الأموال الحكومية ويجب إجراء بعض الإصلاحات وتحاول الحكومة في السنوات الأخيرة إجراء العديد من التغييرات في قطاع التعليم في ضوء الرؤية الوطنية 2030، ومن ضمن الأهداف تمكين الجامعات السعودية العامة من تنويع مصادرها المالية وعدم الاعتماد الكلي على الأموال الحكومية، ومن أهم المبادرات لجعل الجامعات العامة أكثر استقلالية مالية من السابق هي إصدار نظام الجامعات الجديد عام 2019 الذي حل مكان نظام التعليم العالي القديم لعام 1993.

سياسة التعليم في المملكة:

تعد وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية التي تم اعتمادها من قبل اللجنة العامة لسياسات التعليم هي المرجع الأساسي لنظام التعليم في البلاد. وقد تم اعتماد وثيقة سياسة التعليم من قبل وزارة التعليم في عام 1970 وما زالت هذه الوثيقة هي المرجع الأساسي لنظام التعليم بجميع مراحله بما فيها التعليم العالي. وتحتوي الوثيقة المذكورة سابقًا على 236 مادة نظامية مقسمة على تسعة أجزاء تحدد الأطر العامة للتعليم في السعودية. ومن أبرز ما أكدت عليه الوثيقة أن التعليم بجميع مراحله يجب أن ينسجم مع تعاليم الإسلام وألا يعارضه، وأكدت الوثيقة كذلك على أن اللغة العربية هي اللغة التي يجب أن تستخدم في التعليم في المدارس والكليات. وبالرغم من قدم هذه الوثيقة ومطالبة الخبراء بتحديثها لمواكبة المتغيرات في المجتمع والعالم إلا أنها لم تحدث منذ أكثر من نحو نصف قرن (الشهوان، 2012؛ المنقاش، 2006؛ عون، 2015).

وجميع اللوائح والقوانين التي تتعلق بمؤسسات التعليم العالي تنسجم مع وثيقة سياسة التعليم وقد وضع جزء كامل في الوثيقة للتفصيل عن غايات وأهداف التعليم العالي. ومن أهم أهداف التعليم العالي في السعودية وفقًا لوثيقة سياسة التعليم لعام 1970:

- تعزيز الهوية الإسلامية للطلاب المواطنين في التعليم العالي وجعلهم يفخرون بانتمائهم للثقافة الإسلامية والعربية.
- إعداد المواطنين الصالحين القادرين على مساعدة بلادهم للازدهار والتقدم.
- إعطاء الفرص أمام الطلاب الموهوبين على مواصلة تعليمهم العالي في مختلف التخصصات العلمية.
- تشجيع البحث العلمي والأبحاث وتأليف الكتب وترجمة الأدبيات المفيدة من اللغات الأخرى.
- تقديم خدمات التدريب للخريجين (وزارة المعارف، 1995).

رؤية 2030 والتعليم:

طرحت الحكومة الرؤية الوطنية 2030 في عام 2016 التي تهدف إلى تحويل البلاد إلى وطن قوي ومزدهر وضوء للتعاليم المستمدة من الإسلام وأوضحت وثيقة الرؤية 2030 والمكونة من 81 صفحة الخطوط العريضة والأهداف في مجالات كثيرة ومنها التعليم. ومن أبرز ما تهدف إليه الرؤية في مجال التعليم هي تطوير المواهب والمهارات للطلاب وتحسين مخرجات المدارس وتحسين متوسط درجات الطلاب السعوديين في الاختبارات الدولية إضافة إلى تطوير المناهج (وثيقة الرؤية، 2016).

كذلك حددت وثيقة الرؤية أهداف التعليم العالي في عام 2030 ومن ضمنها أن تصبح 5 جامعات سعودية على الأقل من ضمن أفضل 200 جامعة على مستوى العالم. أيضا تهدف الحكومة إلى أن تقلل الفجوة بين مخرجات الجامعات وسوق العمل وحث الجامعات على مواكبة التحولات في سوق العمل وفتح تخصصات جديدة تواكب المتغيرات السريعة في العالم. أيضا يعول على مؤسسات التعليم العالي في تطوير مهارات الطلاب وتطوير مهاراتهم وقدراتهم الإبداعية (وثيقة الرؤية، 2016).

نظام التعليم العالي القديم:

يقصد بنظام التعليم العالي القديم في هذه المقالة هو النظام الصادر عام 1993 الذي يتعلق بنظام مجلس التعليم العالي والجامعات (وزارة التعليم العالي، 1993). ويحتوي هذا النظام على 60 مادة نظامية مقسمة على عدة فصول، الفصل الأول من النظام يحتوي على 13 مادة نظامية أساسية توضح القواعد الأساسية التي يجب أن تتقيد الجامعات في السعودية بها مثل التقيد بالتدريس باللغة الرسمية في السعودية وهي اللغة العربية باستثناء بعض التخصصات، وكذلك التقيد بالتعاليم الإسلامية. كما يحتوي الفصل الثاني على خمس مواد متعلقة بمجلس التعليم العالي ومسؤولياته والفصل الثالث يحتوي على 4 مواد نظامية تفصل في مهام ومسؤوليات مجلس الجامعة. الفصل الرابع يتعلق بمدير الجامعة ومسؤولياته علمًا بأن النظام الجديد استبدل لقب مدير الجامعة برئيس الجامعة. عنوان الفصل الخامس هو وكلاء الجامعة ومسؤولياتهم والفصل السادس يفصل في تنظيم ومهام المجلس العلمي في الجامعات. الفصل السابع من النظام القديم يوضح مسؤوليات إدارة الكليات فيما الفصل الذي يليه يهتم بمهام مجالس الكليات والمعاهد. الفصل التاسع كان عن عمداء الكليات ونوابهم والفصل العاشر يتعلق بتنظيم قيادة الأقسام ومسؤولياتهم الأساسية. كما احتوى النظام على فصل مكون من 5 مواد نظامية متعلقة بأعضاء هيئة التدريس. الفصل الثاني عشر يفصل في النظام المالي في الجامعات والفصل الأخير من هذا النظام يحتوي على مواد عامة تتعلق بأهمية تطبيق هذا النظام ونشره في الصحيفة الرسمية للحكومة السعودية. وقد طورت الكثير في ضوء هذا النظام العديد من اللوائح المشتركة التي مازالت تطبق في جميع الجامعات السعودية باستثناء ثلاثة جامعات التي يطبق بها نظام الجامعات الجديد بشكل تجريبي وهي جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز بالإضافة لجامعة عبد الرحمن الفيصل (وكالة الأنباء السعودية، 2020).

نظام الجامعات الجديد:

في عام 2019 تمت موافقة رئيس مجلس الوزراء على نظام الجامعات الجديد الذي يستبدل نظام التعليم العالي والجامعات الصادر عام 1993. ويحتوي النظام الجديد على 58 مادة نظامية مقسمة على 14 فصلًا وكل فصل يحتوي على عدد من المواد النظامية ذات علاقة مشتركة. الفصل الأول من النظام يعرض تعريفات وتنظيمات عامة تتعلق بالجامعات السعودية. الفصل الثاني يحتوي على 5 مواد توضح مسؤوليات مجلس شؤون الجامعات وهي المجلس الأعلى المشرف على مؤسسات التعليم العالي. الفصل الثالث من النظام يفصل في موضوعات متعلقة بتكوين مسؤوليات مجالس الأمناء في الجامعات فيما الفصل الرابع يحتوي على فقرات تتعلق بمسؤوليات مجالس الجامعات. كما يحتوي النظام على فصل خاص يتناول مسؤوليات وتنظيمات المجالس العلمية في الجامعات. الفصل السادس والسابع يفصل في تنظيمات ومسؤوليات مجالس الكليات ومجالس الأقسام، كما أن الفصل الثامن يحتوي على معلومات تتعلق بكيفية تعيين رؤساء الجامعات ونوابهم ومسؤولياتهم. الفصل التاسع في النظام الجديد كان عن عمداء الكليات ونواب العمداء بينما يتحدث الفصل العاشر عن رؤساء الأقسام ومسؤولياتهم. الفصل الحادي عشر يعرض مواد نظامية تتعلق بالاعتماد الأكاديمي والفصل الثاني عشر كان تنظيمات عن المجالس الاستشارية. الفصل الثالث عشر يناقش النظام المالي للجامعات، أما الفصل الأخير فيحتوي على بعض المواد النظامية العامة (هيئة الخبراء، 2019). ولم تطور لوائح معتمدة على هذا النظام بعد.وقد تم اختيار ثلاث جامعات حكومية لتطبيق نظام الجامعات في المرحلة الأولى هي جامعة الملك سعود وجامعة الملك عبد العزيز وجامعة الإمام عبد الرحمن الفيصل (وكالة الأنباء السعودية، 2020).

3-الدراسات السابقة

أولًا- الدراسات على نظام مجلس التعليم العالي لعام 1993

قام عدد من الباحثين بإجراء دراسات لنظام مجلس التعليم العالي لعام 1993، وقد اتفق مجموعة من الباحثين على أن نظام مجلس التعليم العالي لعام 1993 واللوائح المنبثقة عنه تسببت في كثير من المشكلات لمؤسسات التعليم العالي، منها المركزية وتفشي الممارسات البيروقراطية والجمود للجامعات حيث لا تمتلك إدارات الجامعات الاستقلالية والصلاحية الكاملة حتى في التصرف في فوائض الميزانيات وفتح برامج دراسية أو استقطاب أعضاء هيئة تدريس دون الحصول على موافقة وزارة التعليم (الأحمري، 2017، الشريف، 2015، العتيبي والأحمري، 2019، صائغ، 2007، عسيري، 2016). أيضًا وجد (الأحمري، 2017) أن هناك خللًا في الأنظمة المطبقة في تقييم وترقية أعضاء هيئة التدريس في الجامعات السعودية والمنصوص عليها في نظام مجلس التعليم العالي واللوائح. كما يعتقد (العتيبي والأحمري، 2019) أن نظام مجلس التعليم العالي جعل من الجامعات السعودية شبيهة ببعض في البرامج الدراسية والمقررات والممارسات؛ مما أفقد الجامعات السعودية تفعيل قدراتها الإبداعية وتكوين الجامعات لهوية تميز كيانها عن بعضها البعض. وقد طالبت الباحثة أيضًا مراجعة التشريعات المتعلقة بالجامعات السعودية لتكون مواكبة للجامعات العالمية الناجحة.

أيضًا وجدت (عسيري، 2016) ضعف الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية في ضوء التشريعات المنظمة للجامعات السعودية خاصة تلك القيود المنصوص عليها في نظام مجلس التعليم العالي، التي من ضمنها اشتراك ديوان الخدمة العامة في تعيين أعضاء هيئة التدريس، وتحديد سلم رواتب منسوبي الجامعات، وعدم قدرة الجامعة على التصرف في ميزانية الجامعة سواء الاستفادة من فائض الميزانية، أو المناقلة بين بنود الميزانية وفقًا لما تقتضيه مصلحة العمل، كما لا تملك الجامعات الحكومية الصلاحية الكاملة للاستفادة من المصادر التمويلية الإضافية بجانب التمويل الحكومي كالأوقاف، والاستشارات، وتأجير مرافق الجامعة، ولا تملك صلاحيات مطلقة تتعلق بعقد شراكات مع مؤسسات القطاع الخاص إلا بعد الحصول على الموافقة من وزارة التعليم؛ مما يفوت بعض فرص النمو والتقدم للجامعات لذلك توصي الباحثة بأهمية إعادة النظر في بعض مواد النظام القديم.

ثانيًا- دراسات عن نظام الجامعات لعام 2019:

نشر عدد قليل جدًا من الباحثين دراسات تناولت نظام الجامعات الجديد وأثره في الجامعات السعودية. وقد قام الباحثان (الحربي والمطرفي، 2022) بنشر دراسة تهدف لتحليل توجهات السياسة التعليمية في السعودية وفقًا لنظام الجامعات الجديد، ووجدت الدراسة أن مواد النظام تضمن تعزيز الموارد المالية للجامعات، وكذلك تعطي الجامعات الحرية في تنويع مصادر الدخل من خلال بعض البرامج مثل فرض الرسوم الدراسية، وتأسيس الشركات، وتقبل المنح والعطايا، والتوسع في الأوقاف، وعرض الخدمات البحثية والاستشارية للجهات الأهلية والحكومية مقابل رسوم، والاستفادة من المرافق الجامعية. أيضًا وجد البحث أن مواد النظام الجديد يعمق الشراكة مع المجتمع، ويرفع كفاءة العاملين في مؤسسات التعليم العالي من أكاديميين وإداريين من خلال جعل ارتباطهم بالجامعات بعقود سنوية تخضع لنظام العمل وربط الجامعات بسوق العمل.

وقام الباحثان (بنجر وآل بكر 2022) بدراسة عن نظام الجامعات الجديد وإسهامه في تعزيز تميز الهوية الأكاديمية في الجامعات السعودية، وقد أُستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن نظام الجامعات يعزز من تميز الهوية الأكاديمية للجامعات في المملكة بعناصر التميز المستهدفة في البحث وهي المرونة، والاستقلالية المنضبطة، وتطبيق ممارسات الحوكمة، وتعزيز التنافسية، ودعم الابتكار وريادة الأعمال والشراكات. وقد درس (الرفدي، 2022) القيم في نظام الجامعات الجديد واستخدم المنهج الوصفي التحليلي وقد توصلت الدراسة إلى أن نظام الجامعات الجديد يؤكد على العديد من القيم، أهمها أن نظام الجامعات مرجعيته شرعية كونه منبثقًا عن الأنظمة السعودية الحكومية المؤسسة على الشريعة الإسلامية السمحة، أيضًا يؤكد نظام الجامعات على أهمية تطبيق ممارسات الحكومة بصرامة، وتعزيز مبادئ الحوكمة وهي المسؤولية، والرقابة، والمحاسبة، وكذلك الشفافية. وقد وجد الباحث أن مواد النظام الجديد تحتوي على كثير من القيم الإيجابية مثل تعزيز مفهوم الإنجاز والجودة، وتعظيم دور الانتماء والمواطنة، وكذلك تفعيل دور الجامعات في خدمة المجتمع.

وقد استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تعميق المعرفة بمواد نظامي مجلس التعليم العالي ونظام الجامعات واكتشاف أهم المواد النظامية فيهما. في الوقت نفسه تتميز هذه الدراسة بأنها دراسة تقارن بين مواد النظامين المذكورين وهو ما يجعل هذا البحث فريدًا، وإضافة للأدبيات في مجال التشريعات التعليمية المتعلقة بالجامعات السعودية.

4-النتائج ومناقشتها.

- **نتيجة السؤال الأول: "ما أوجه التشابه مواد نظامي مجلس التعليم العالي لعام 1993 والجامعات لعام 2019"؟**

تتفق مواد النظام الجديد مع النظام القديم في كثير من البنود الرئيسة، ويحاول هذا الجزء عرض أهم المواد النظامية المشتركة بين النظامين. وبعد مراجعة دقيقة للنظامين تم العثور على خمسة موضوعات رئيسة مشتركة بين مواد النظامين المذكورين، وأهم المبادئ العامة المتعلقة بسياسة التعليم في السعودية هي أن صلاحية تعيين المناصب القيادية في مجلس شؤون الجامعات والجامعات بيد رئيس مجلس الوزراء، ومن أوجه التشابه أيضا بين النظامين الصلاحيات الكبيرة لمجلس شؤون الجامعات، كذلك ما زالت طرق إدارة واتخاذ القرارات في مجالس الجامعات تتبع نفس المنهجية. أيضًا هناك الكثير من التشابه بين تنظيم ومسؤوليات المجلس العلمي في الجامعات السعودية.

المبادئ العامة:

تتفق مواد نظام الجامعات الجديد والقديم في كثير من الأطر العامة التي تتعلق بسياسة التعليم في المملكة مثل أن لغة التدريس في الجامعات هي اللغة العربية ما لم يكن هناك مبررًا لتدريس بعض التخصصات بلغة أخرى، واللغة العربية هي اللغة الرسمية في البلاد. أيضًا تتفق المواد القانونية في النظامين على أن الجامعات منظمات تعليمية غير ربحية لها كيانها المعتبر وميزانيتها الخاصة. كما يتفق النظامان في الهدف وهو تنظيم شؤون مؤسسات التعليم العالي وتعزيز مكانة التعليم العالي في السعودية.

تعيين قيادات الجامعات:

تتفق الخطوط العريضة في نظام الجامعات القديم والجديد بسيطرة الحكومة على قيادة الجامعات والجهات المشرفة على تلك الجامعات بشكل عام. بالرغم من تغيير اسم الجهة المشرفة على الجامعات الذي كان يسمى مجلس التعليم العالي إلى مجلس شؤون الجامعات في النظام الجديد، إلا أن معظم أعضاء المجلس هم من يشغلون مناصب قيادية في الهيئات والوزارات الحكومية مثل وزير التعليم ونائب وزير التعليم للجامعات والبحث والابتكار ونائب وزير العمل والتنمية الاجتماعية. كذلك حسب المادة السادسة يرشح وزير التعليم أربعة رؤساء جامعات حكومية ورئيسًا واحدًا من جامعة أهلية وعضوين آخرين ممن لديهم الكفاءة والجدارة ليكونوا أعضاء في مجلس شؤون الجامعات، ويصادق رئيس مجلس الوزراء على تعيين أعضاء مجلس شؤون الجامعات، وعادة ما يشغل الملك منصب رئيس مجلس الوزراء في السعودية. كذلك يتم تعيين أمين مجلس شؤون الجامعات بقرار من رئيس مجلس الوزراء.

كما تتفق مواد نظام الجامعات القديم والجديد على أن رئيس الوزراء أو ملك البلاد هو المخول بتعيين رؤساء للجامعات في السعودية بتوصية مجلس شؤون الجامعات تمامًا مثل ما كان سابقًا حيث يصدر الملك قرارًا بتعيين رؤساء الجامعات الحكومية. أيضًا تشير المادة 11 إلى أن تعيين رئيس وأعضاء مجلس الأمناء في جميع الجامعات هو من صلاحيات رئيس مجلس الوزراء ولم يكن في النظام السابق تفصيلات عن مجلس الأمناء في مؤسسات التعليم العالي في السعودية.

صلاحيات مجلس شؤون الجامعات:

ما زالت الكثير من القرارات والقضايا المتعلقة بالجامعات تتطلب موافقة مجلس شؤون الجامعات الجديد كما كان الحال في مواد النظام القديم ومن تلك القرارات الإشراف العام على مؤسسات التعليم العالي والموافقة النهائية على اللوائح التنظيمية والمالية والأكاديمية للجامعات، وكذلك إقرار اللوائح المنظمة لقبول التبرعات والهبات للجامعات وكيفية صرف تلك الأصول. كما تتفق مواد النظام الجديد والقديم على إنشاء كليات أو أقسام جديدة في الجامعات تتطلب موافقة أعضاء مجلس شؤون الجامعات وحتى تعديل أسماء الأقسام أو دمجها أو إلغائها يتطلب الموافقة من قبل أعضاء المجلس المذكور سابقًا.

طرق إدارة الاجتماعات وأساليب اتخاذ القرارات:

تتفق مواد النظام الجديد مع القديم في تنظيم عقد مجالس الجامعة في مختلف المستويات فعلى سبيل المثال هناك اتفاق بين النظام القديم والجديد على أن تعقد مجالس الأقسام ومجالس الكليات اجتماعًا واحدًا كل شهر على أقل تقدير وأن يرأس تلك الاجتماعات رؤساء الأقسام أو العمداء. أيضًا هناك اتفاق بين مواد النظام الجديد والقديم في كيفية اتخاذ القرارات سواء على مستوى الأقسام أو الكليات أو الجامعات وهي طريقة التصويت بناء على الفلسفة الديمقراطية فإذا تساوت الأصوات حول قرار معين يتم ترجيح الكفة التي يتفق عليها رئيس الاجتماع.

المجلس العلمي:

يحتوي النظام الجديد على فصل كامل للتفصيل عن مهام المجلس العلمي في الجامعات السعودية ويحتوي الفصل على 4 مواد نظامية توضح مسؤوليات أعضاء المجلس وطريقة تعيين الأعضاء وإجراءات عقد اجتماعات المجلس العلمي. ولا توجد اختلافات كبيرة بين مسؤوليات أعضاء المجلس العلمي في النظام القديم والجديد، حيث يقود نائب رئيس الجامعة للبحث العلمي المجلس ويكون هناك أمين للمجلس من أعضاء هيئة التدريس. وتتفق المواد النظامية المتعلقة بالمجلس العلمي في النظام الجديد والقديم على أن تختار كل كلية تابعة للجامعة ممثلًا لها في المجلس العلمي ويجب أن يكون الممثل من أعضاء هيئة التدريس وتكون وظيفته أستاذ مشارك أو أستاذ. ومن أهم مسؤوليات المجلس التوصية بتعيين أعضاء هيئة تدريس جدد واعتماد الترقيات العلمية لأعضاء هيئة التدريس والموافقة على إصدار المجلات العلمية التابعة لأقسام الجامعة.

- **نتيجة السؤال الثاني: "ما أبرز الاختلافات بين مواد نظامي مجلس التعليم العالي لعام 1993 والجامعات لعام 2019"؟**

اختلافات كبيرة في مواد نظام الجامعات الجديد والقديم في مواد نظامية عديدة، ويسعى هذا الجزء إلى عرض أهم الاختلافات بين مواد النظامين الجديد والقديم وقد تم تقسيم الاختلافات إلى سبعة موضوعات وكل موضوع يحتوي على الاختلافات النظامية ذات العلاقة. الموضوع الأول يعرض الاختلافات في الهيكل التنظيمي في الجامعات السعودية بما فيها مسميات بعض الوظائف القيادية في تلك الجامعات. الموضوع الثاني يلخص أبرز الاختلافات بين مسؤوليات المجالس في جميع المستويات الإدارية. الموضوع الثالث يناقش أبرز التغييرات في المواد القانونية المتعلقة بتعيين الموظفين وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات. يركز الموضوع الرابع على أهم الاختلافات في مصادر تمويل الجامعات وفقًا للنظام الجديد والقديم. الموضوع الأخير يعرض موادًا نظامية جديدة في النظام الجديد لم تذكر بالنظام القديم.

الهيكل التنظيمي والمسميات الوظيفية:

مجلس الأمناء:

من أبرز الاختلافات بين اللائحة الجديدة والقديمة هي أن الهيكل التنظيمي في النظام الجديد ينص على وجوب إنشاء مجلس أمناء لكل جامعة في المملكة العربية السعودية، بينما لا يوجد أي مادة أو إشارة عن مجلس الأمناء في النظام القديم. ويحتوي الفصل الثالث من النظام الجديد على تفصيلات مجلس أمناء الجامعات، ويحتوي هذا الفصل على خمس مواد نظامية تتعلق بطريقة اختيار أعضاء مجلس الأمناء ومسؤولياتهم وعلاقتهم بمجلس الجامعة.

تنص المادة رقم 5 في النظام الجديد على أن هناك ثلاث جهات مسؤولة عن إدارة شؤون كل جامعة وهم مجلس الأمناء ومجلس الجامعة، إضافة إلى رئيس الجامعة، في المقابل أشار النظام القديم في المادة 18 إلى أن من يدير شؤون الجامعة هم مجلس الجامعة ومدير الجامعة ووكلاء الجامعة، يضاف أن النظام الجديد غير مسمى من يقود الجامعة من مدير الجامعة إلى رئيس الجامعة ومن وكيل الجامعة إلى نائب رئيس الجامعة.

من ضمن النقاط المهمة في النظام الجديد هي تغيير بعض المسميات الوظيفية في الإدارة العليا للجامعات في السعودية، فعلى سبيل المثال في السابق كان المسمى الوظيفي للشخص الذي يقود الجامعة (مدير الجامعة)، بينما حاليًا يلقب الشخص الذي يقود الجامعة بمسمى (رئيس الجامعة)، أيضًا تغيرت المسميات الوظيفية لمساعدي رئيس الجامعات حيث كان يطلق عليهم في السابق (وكيل الجامعة)، بينما في النظام الجديد يطلق على مساعدي رئيس الجامعة لقب (نائب الرئيس)، ويحق للجامعة وضع أكثر من نائب للرئيس ويكلف أحدهم من قبل رئيس الجامعة في حالة غيابه. تم إضافة مسميات جديدة للهيكل التنظيمي في الجامعات، حيث تم إضافة مسميات متعلقة بالأشخاص الذين يخدمون في مجالس أمناء الجامعات مثل لقب رئيس مجلس أمناء لإحدى الجامعات وعضو مجلس الأمناء أو أمين مجلس الأمناء، وجميع الوظائف المتعلقة بمجلس الأمناء مستحدثة ولم تكن موجودة في الماضي.

ثانيًا- الاختلافات في المسؤوليات بين مجلس الأمناء ومجلس الجامعة:

مجلس الأمناء:

غيرت مواد نظام شؤون الجامعات في كثير من مسؤوليات ومهام الوظائف القيادية والمجالس التابعة للجامعة. ويحاول هذا القسم عرض أبرز التغييرات في مسؤوليات الوظائف القيادية والمجالس في النظام الجديد ومقارنتها بالطرق القديمة. ومن أهم التغييرات كانت في تنظيم القيادة في الجامعة، كما ذكر سابقًا لا يوجد في النظام السابق للجامعات مجلس أمناء بينما يلزم النظام الجديد جميع الجامعات بتأسيس مجلس أمناء ونتيجة لإنشاء مجلس الأمناء في الجامعات السعودية انتقلت بعض الصلاحيات والمسؤوليات من

مجلس الجامعة إلى مجلس الأمناء. ومن أبرز المسؤوليات الممنوحة لمجلس الأمناء حسب النظام الجديد للمادة 13 إقرار القواعد التنفيذية واللوائح المالية للجامعة وإقرار الميزانية السنوية، كذلك إقرار القواعد المنظمة لدعم البحث العلمي والابتكار ومنح الدكتوراه الفخرية، بينما كانت جميع تلك المسؤوليات المذكورة من ضمن مهام أعضاء مجلس الجامعة في المادة 20 في النظام القديم. أيضًا هناك مهام جديدة لمجالس الأمناء لم تكن من ضمن اختصاصات مجلس الجامعة في النظام القديم مثل مسؤولية تشكيل المجلس الاستشاري الدولي للجامعة والموافقة على تأسيس الشركات والمشاركة في تأسيسها كذلك.

مجلس الجامعة:

يحتوي النظام الجديد على فصل كامل عن مجلس الجامعة ويحتوي على ثلاث مواد، ومن أهم الاختلافات بين نظام مجلس الجامعة في النظام الجديد والقديم أن النظام القديم في المادة 19 ينص على أن وزير التعليم العالي يرأس مجلس جميع الجامعات في البلاد ويتكون مجلس الجامعة حسب المادة 19 بالإضافة إلى وزير التعليم العالي من مدير الجامعة ووكلاء الجامعة وأمين عام مجلس التعليم العالي وثلاثة من ذوي الخبرة يعينهم وزير التعليم العالي، بينما تنص المادة 16 في النظام الجديد على أن رئيس الجامعة هو رئيس مجلس الجامعة، ونصت المادة 16 على أن مجلس الجامعة يتكون بالإضافة إلى رئيس الجامعة من نواب رئيس الجامعة وعمداء الكليات والعمادات والمعاهد في الجامعة وأربعة أعضاء على الأكثر من ذوي الخبرة والكفاءة يوافق على تعيينهم مجلس أمناء الجامعة.

مسؤوليات ومهام المجالس على مستوى الكلية والأقسام:

تتفق مواد نظام الجامعات الجديد والقديم على تنظيم وإدارة مجالس الكليات والأقسام مثل من هم أعضاء المجالس وكم مرة يجب أن يجتمعوا خلال العام الدراسي، وأن يكون اتخاذ القرارات بشكل ديمقراطي وأن قراراتهم يجب أن تكون وفقًا للقوانين واللوائح المعتمدة من قبل إدارة الجامعة، لكن مسؤوليات مجالس الكليات والأقسام في النظام الجديد غير مفصلة مثل مواد النظام السابق التي حددت 10 مسؤوليات أساسية لمجلس الكلية في المادة 34 مثل اقتراح تعيين أعضاء هيئة التدريس واقتراح خطط التدريب لموظفي الكلية وكذلك المادة 43 في النظام القديم قدمت الكثير من التفاصيل عن مهام ومسؤوليات مجالس الأقسام، بينما النظام الجديد يترك نوعًا من الحرية لكل جامعة في تحديد صلاحية مجالس الكلية ومجالس أقسام الجامعة.

ثالثًا- طرق التعيين وعقود العمل:

في نظام عام 1992 كان يتم تعيين جميع العاملين في الجامعات الحكومية بما فيهم أعضاء هيئة التدريس على نظام العمل المتبع في الوظائف الحكومية حيث إن أعضاء هيئة التدريس والموظفين يعتبرون موظفي دولة ولا يتم توقيع عقود سنوية معهم، وغالبًا ما يتم استمرار منسوبي الجامعات حتى يصلون سن التقاعد أو يقدمون استقالتهم، بينما ينص النظام الجديد على أن التعاقد مع جميع الموظفين وأعضاء هيئة التدريس الجدد في الجامعات بما فيها الحكومي سيتم بعقود مثل العاملين في القطاع الخاص في المملكة. ويؤكد النظام على أن أعضاء هيئة التدريس والإداريين الذين كانوا في الخدمة قبل تطبيق النظام الجديد سيستمرون على الإجراءات المتبعة في النظام القديم وسيعاملون على أنهم موظفي حكومة حتى إشعار آخر.

رابعًا- إجراءات التعيين في المناصب القيادية في الكليات والعمادات والأقسام

حدثت تغييرات كبيرة في أساليب طرق التعيين للوظائف القيادية في الجامعة مثل تعيين العمداء ورؤساء الأقسام كذلك، ومن هذه الاختلافات أن النظام الجديد في المادة 35 و37 و38 يسند مسؤولية تعيين العمداء ووكلاء الكلية ورؤساء الأقسام إلى رئيس الجامعة مباشرة، أما في النظام القديم فمن يقوم بتعيين الأشخاص في الوظائف المذكورة هو وزير التعليم العالي بتوصية من رئيس الجامعة حسب المادة 36 و44 من النظام القديم. مواد النظام الجديد لم تشير إلا أن يكون من يشغل منصب عميد الكلية أو رئيس الأقسام من أعضاء هيئة التدريس في الجامعة مثل النظام القديم، أيضًا تنص المواد النظامية في النظام القديم على أن من يشغل المناصب القيادية في الكليات مثل العمداء ونواب العمداء ورؤساء الأقسام يجب أن يكونوا مواطنين يحملون الجنسية السعودية، بينما المواد النظامية في النظام الجديد لم تشترط أن يكون من يشغل الوظائف المذكورة من المواطنين.

خامسًا- الاختلافات في الجوانب المالية:

يعطي النظام الجديد مزيدًا من الحرية والاستقلالية لقيادة الجامعات السعودية تحديدًا الجامعات الحكومية للتوسع وزيادة الموارد المالية للجامعات وتقليل الاعتماد على المخصصات السنوية من الدولة، ومن ضمن الصلاحيات الجديدة للجامعات ولم تكن موجودة في السابق مثل إعطاء الصلاحية لقيادات الجامعات الحكومية لوضع رسوم دراسية على البرامج الدراسية ومنح الصلاحيات

النظامية للجامعات لتأسيس شركات استثمارية تابعة للجامعة. تتفق المواد النظامية في النظام القديم والجديد في بعض العبارات مثل أن لكل جامعة ميزانية خاصة ولها كيانها الخاص وأن للجامعات الحق في قبول الهدايا والمنح والأوقاف من الأفراد والجهات، لكن هناك اختلافات كبيرة في بعض المواد فمثلًا لا يوجد نص واضح في النظام القديم يتيح للجامعات الحكومية تحصيل رسوم دراسية على البرامج، بينما تشير المادة 50 إلى أن للجامعات الحكومية رسومًا دراسية على برامج الدراسات العليا والدبلومات والدورات التدريبية. ولم تمنح المواد النظامية في النظام الجديد الجامعات الحكومية الحق في وضع رسوم دراسية على برامج البكالوريوس فهي تظل تقدم بشكل مجاني للطلاب السعوديين. أيضًا نصت الفقرة رقم 3 من المادة 50 إلى أن الجامعات الحكومية لها الحق في وضع رسوم دراسية على طلبة البكالوريوس من غير المواطنين.

يتيح النظام الجديد للجامعات الحكومية نوعًا من حرية التصرف في الهدايا والمنح والأوقاف وتشير المادة 48 إلى إمكانية أن تؤسس الجامعات الحكومية شركات تابعة لها وإمكانية استثمار مواردها ومرافقها، ما يمنح الجامعات فرصة تنمية مواردها المالية. تتيح المادة 50 من النظام الجديد إمكانية قيام الجامعات بخدمات بحثية واستشارية لجهات خارج السعودية بعد أن كان النظام السابق يحضر على الجامعات القيام بتلك الخدمات للمنظمات غير السعودية.

كما أعطى النظام الجديد المزيد من المرونة للجامعات السعودية في تنمية مواردها المالية بشكل ذاتي والابتعاد عن اعتمادية الدعم الحكومي في كثير من النقاط ومنها إمكانية فتح فروع للجامعات السعودية خارج الحدود السعودية وفقًا للمادة 51 ولكن يجب أن تتم الموافقة عليه من مجلس الوزراء السعودي أولًا. يذكر أن الجامعات الحكومية ما زالت تعتمد بشكل كلي على ميزانيتها السنوية التي تدعم بشكل كامل من قبل الحكومة.

سادسًا- نقاط غير موجودة في النظام السابق:

تم استحداث عدد من المواد النظامية للمرة الأولى في نظام الجامعات الجديد لم تكن موجودة في النظام السابق مثل ضرورة حصول الجامعة على الاعتماد الأكاديمي وتنظيم المجالس الاستشارية للجامعات، وكذلك يتيح النظام للجامعات السعودية فتح فروع لها خارج المملكة.

الاعتماد الأكاديمي أصبح من المسائل المهمة للجامعات السعودية مؤخرًا، لذلك الفصل 11 في النظام الجديد يحتوي على مادتين تتعلق بالاعتماد الأكاديمي وهي المواد رقم 40 و41، المادة 40 تؤكد على أن الجامعات يجب أن تحصل على الاعتماد المؤسسي من هيئة تقويم التعليم والتدريب وهي جهة غير ربحية في المملكة تعمل تحت إشراف وزارة التعليم؛ للإشراف على جودة التعليم العام والعالي في المملكة العربية السعودية. وتنص المادة رقم 41 على أن الجامعات يجب أن تعمل بشكل فعال لكي تحصل البرامج الدراسية التي تقدمها على الاعتماد البرامجي من هيئة تقويم التعليم والتدريب في السعودية أو إحدى هيئات الاعتماد الأكاديمي التي تعتمدها هيئة تقويم التعليم في السعودية.

يحتوي كذلك النظام الجديد في الفصل 12 على ثلاث مواد نظامية تنظم عمل المجالس الاستشارية في الجامعات السعودية، فالمادة رقم 42 تؤكد على أنه يجوز للجامعات تشكيل مجالس استشارية بقرار من مجلس الأمناء ومجلس الأمناء في تلك الجامعات هو المسؤول عن تحديد صلاحيات ومسؤوليات تلك المجالس. المادة رقم 43 أيضًا تشير إلى أنه يتطلب على الجامعات إنشاء مجلس استشاري طلابي ويحدد مجلس الجامعة صلاحيات ومسؤوليات المجلس الطلابي الاستشاري. المادة 44 تنص على أنه يجب تشكيل مجلس استشاري في الجامعات لأعضاء هيئة التدريس وبرئاسة رئيس الجامعة أو أي شخص آخر يكلفه رئيس الجامعة ويحدد مجلس الجامعة صلاحيات ومسؤوليات وقواعد هذا المجلس الاستشاري.

يحق للجامعات السعودية وفقًا للمادة 51 من النظام الجديد فتح فروع للجامعة خارج حدود البلاد. وقد فصلت المادة النظامية المذكورة في الإجراءات التي يجب أن تتبعها قيادات الجامعات عند التخطيط لفتح فروع خارج السعودية وهي ضرورة موافقة مجلس شؤون الجامعات على مشروع فتح فروع خارج البلاد ثم يتم رفع طلب بفتح فرع للجامعات السعودية خارج البلاد لمجلس الوزراء الذي يتخذ القرار النهائي في الموافقة على فتح فروع للجامعات السعودية في الخارج أو رفض الطلب. وتتيح المادة 51 في النظام الجديد الفرصة للجامعات السعودية في التوسع خارج البلاد والدخول في أسواق جديدة.

الخلاصة:

في عام 2019 صدر نظام الجامعات في السعودية ليكون بديلًا لنظام مجلس التعليم العالي والجامعات لعام 1993 لغرض مواكبة المواد النظامية مع متغيرات العصر الحالي وأعطى الجامعات السعودية المزيد من الاستقلالية. وقد هدفت الدراسة الحالية إلى مراجعة المواد النظامية للنظامين واكتشاف أبرز نقاط التشابه والاختلاف بين النظامين. وقد وجد الباحث الكثير من أوجه التشابه

والاختلاف بين المواد النظامية. ففي التشابه بين النظامين القديم والجديد تتلخص أربعة موضوعات كبرى منها أن المواد النظامية في النظامين لا تتعارض مع مبادئ السياسة التعليمية في السعودية. كما تتشابه مواد النظامين الجديد والقديم في أن رئيس مجلس الوزراء هو المسؤول عن تعيين القيادات في الجامعات السعودية العامة، إضافة إلى أن مجلس شؤون الجامعات لديه قوة تأثير في الجامعات السعودية حيث إن الكثير من القرارات المتعلقة بالجامعات من مسؤولية مجلس شؤون الجامعات. ومن أبرز التشابه بين مواد نظام الجامعات الجديد والقديم أن طرق اتخاذ القرارات في مجالس الجامعة في مختلف المستويات تتم بطرق ديمقراطية.

وجدت الدراسة اختلافات كبيرة بين مواد النظامين الجديد والقديم في كثير من الموضوعات، منها اختلافات الهياكل التنظيمية داخل مؤسسات التعليم العالي في السعودية حيث يلزم النظام الجديد الجامعات العامة في السعودية بتأسيس مجلس أمناء للجامعة يتحمل الإشراف العام على أداء الجامعة. أيضًا تم تغيير مسميات بعض الوظائف القيادية في الجامعات في النظام الجديد، ومن الاختلافات بين مواد النظامين الجديد والقديم اختلافات مسؤوليات مجالس الجامعة ومجالس الكليات والأقسام. حدثت أيضًا تغييرات حادة في طرق تعيين أعضاء هيئة التدريس للجامعات، كذلك حدثت تغييرات كبيرة في طرق التعيين في المناصب القيادية في العمادات والكليات والأقسام. تضيف المواد النظامية في النظام الجديد مرونة أكبر للجامعات العامة لتحصيل رسوم دراسية وتنويع مصادر التمويل مقارنة بمواد النظام القديم وكذلك احتوى النظام الجديد على مواد نظامية جديدة لم تعرض في النظام القديم أهمها ما يتعلق بضرورة حصول الجامعات على الاعتماد الأكاديمي وتأسيس المجالس الاستشارية وكذلك إمكانية فتح فروع للجامعات السعودية في الخارج.

التوصيات والمقترحات

- دراسة تأثير تطبيق نظام الجامعات في الجامعات الثلاث من حيث الجودة التعليمية والتصنيفات الدولية والحوكمة.
- إجراء المزيد من دراسات المقارنة بين التشريعات المتعلقة بالتعليم في المملكة العربية السعودية والدول المتقدمة تعليميًا، والاستفادة منها في تطوير تشريعات من شأنها تحسين التعليم في البلاد.
- إجراء دراسات مقارنة بين الأنظمة المطبقة في الجامعات الرائدة عالميًا ونظام الجامعات الجديد والاستفادة من النتائج في تطوير مواد نظام الجامعات.

قائمة المراجع

- الأحمري، عبد الله بن مشبب. (2017). تقييم أداء الأستاذ الجامعي بالجامعات السعودية في ضوء بعض خبرات الجامعات الدولية. مجلة كلية التربية-جامعة الإسكندرية، (4)27، ..226-191
- بنجر، أماني& آل بكر، فوزية. (2022). نظام الجامعات الجديد وإسهامه في تعزيز تميز الهوية الأكاديمية في الجامعات السعودية. مجلة بحوث كلية الآداب. جامعة المنوفية، 33(130)، 545-575.
- الجهني، فيصل. (2022). تنويع مصادر تمويل التعليم في ضوء توجهات رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: دراسة تحليلية. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية)، 41(193)، 567-584.
- الحربي، مها & المطرفي، علي. (2022). توجهات السياسة التعليمية في المملكة العربية السعودية وفق نظام الجامعات الجديد في ضوء مؤشرات الريادة العالمية دراسة تحليلية. مجلة كلية التربية (أسيوط)، 38(3.2)، 261-310.
- الرفدي، عبد الرحمن بن عبيد. (2022). القيم في نظام الجامعات السعودية الجديد. البيان دراسات قنا، 19(1)، 349-386. doi: 10.21608/byn.2022.270963
- الشريف، مها. (2015) الاستقلال الذاتي كمدخل لتطوير الإدارة الجامعية من وجهة نظر القيادات الأكاديمية في الجامعات السعودية.[رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة ام القرى].
- الشهراني، محمد. (2022). تحليل نظام التعليم العالي في المملكة العربية السعودية. مجلة الفنون والأدب وعلوم الإنسانيات والاجتماع، (76)، 62-75.
- الشهوان، عبد العزيز بن شهوان. (2012). وثيقة سياسة التعليم فى المملكة العربية السعودية من وجهة نظر المشرفين التربويين. مجلة العلوم التربوية والنفسية.
- صائغ، عبد الرحمن بن أحمد بن محمد. (2007). التعليم العالي بدول الخليج العربي: الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية. بحوث المؤتمر العربي الأول - الجامعات العربية التحديات والآفاق المستقبلية، الرباط: المنظمة العربية للتنمية الادارية، 206 - 242. مسترجع من.http://search.mandumah.com/Record/38506

- العتيبي، بدر بن جويعد؛ والأحمري، إلهام بنت محمد. (2019). الاحتياجات التنموية لاستقلالية الجامعات السعودية في ضوء رؤية 2030. مجلة جامعة الفيوم للعلوم التربوية والنفسية، ع12، ج4، 95 - 139. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/1065786.
- العتيبي، سامية تراحيب. (2018). تحليل نظام التعليم في المملكة العربية السعودية: الواقع والتطلعات. المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية، 2(3)، 170-218.
- عسيري، فاطمة زكري محمد. (2016). الاستقلال الذاتي للجامعات السعودية: دراسة تحليلية في ضوء بعض الإعلانات والمواثيق الدولية. التربية (الأزهر): مجلة علمية محكمة للبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية)، 35(168 جزء3)، 687-720.
- عون، وفاء. (2015). تصور مقترح لنطوير سياسة إلزامية التعليم بالمملكة العربية السعودية في في ضوء تجارب بعض دول العالم المتقدم والعالم الثالث: دراسة تحليلية مقارنة.
- الغامدى، حمدان. (2000). تطور التعليم العام فى المملكة العربية السعودية. مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، 36(2)، 231-285.
- المحمودي، محمد سرحان علي، (2019). مناهج البحث العلمي. الطبعة الثالثة. دار الكتب.. صنعاء.
- المنقاش، سارة بنت عبد الله. (2006). دراسة تحليلية لسياسة التعليم في المملكة العربية السعودية ومقترحات لتطويرها. مجلة جامعة الملك سعود - العلوم التربوية والدراسات الإسلامية، مج 19، ع 1، 381 - 440. مسترجع من http://search.mandumah.com/Record/123722
- نظام الخدمة المدنية. (1977).هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. مسترجع من https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/1/232f651e6-2976-439c-b418-a9a700f23fb.
- نظام العمل.(2005). هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. مسترجع من https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/Viewer/98992b28-d032-4257-bda0-d80bf052c2cc?lawId=08381293-6388-48e2-8ad2-a9a700f2aa.
- هيئة الخبراء بمجلس الوزراء. (2023). نظام الجامعات. مسترجع من.https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/8ee74282-7f0d-49ff-b6ee-aafc00a3d801/1
- الهيئة العامة للإحصاء. (2023). الكتاب الاحصائي السنوي. مسترجع من https://www.stats.gov.sa/ar.
- وثيقة رؤية 2030. (2016). موقع الرؤية الافتراضي. مسترجع من https://www.vision2030.gov.sa/media/5ptbkbxn/saudi_vision2030_ar.p.
- وزارة التعليم العالي. (1993). نظام مجلس التعليم العالي والجامعات ولوائحه. مسترجع من https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/a6843359-3237-4553-8271-a9a700f1fcda/1
- وزارة التعليم. (2023). التعليم الجامعي في المملكة. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/education/highereducation/Pages/UniversitiesList.asp
- وزارة التعليم. (2023). مؤشرات التعليم. مسترجع من https://moe.gov.sa/ar/knowledgecenter/dataandstats/Pages/educationindicators.aspx
- وزارة التعليم. (2023). نشأة الوزارة. مسترجع منhttps://moe.gov.sa/ar/aboutus/aboutministry/Pages/About.aspx
- وزارة المالية.2023.بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2023م. مسترجع من https://www.mof.gov.sa/budget/2023/Pages/default.aspx.
- وزارة المعارف. (1995). سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية. مطابع البيان. المملكة العربية السعودية.